في ١٩٨٢/٣/١٦، وأبطل مفعولها. وشهد يوم الأرض، في ١٩٨٢/٣/٣٠، إلقاء قنبلة يدوية على سيارة عسكرية قرب موقف للسيارات في القدس، وتبع ذلك إلقاء قنبلة حارقة على باص تابع لشركة «ايغد» في بيت جالا في ١٩٨٢/٣/٣١، كما اكتشفت عبوتان في بيت صفافا، قرب القدس، قبل انفجارهما في اليوم ذاته. وقد اعترف شارون في ١٩٨٢/٣/١٨، بوقوع ٢٠ عملية فدائية خلال الاسبوعين الأولين من شهر آذار (مارس)، علماً، بأن المقاومة لم تكن قد أعلنت عنها سابقاً، وأن العدو لم يعترف بها على الفور. مما يدل على مدى اتساع الأعمال العسكرية، ومنها الأعمال العفوية أو الشعبية، ضد الأهداف الاسرائيلية.

وشهدت الضفة الغربية بعداً آخر لهذه الحرب؛ حيث سعى العدو إلى تقوية «روابط القرى» العميلة عبر تدريب وتسليح ٢٠٠ عنصر من عناصرها. إذ قامت قوة حرس الحدود بتدريب هؤلاء وبتزويدهم بالأسلحة والذخائر والأوامر، كما أعلن في ١٩٨٢/٣/٧. وتكررت حوادث اعتداء أفراد «روابط القرى» على المواطنين، كما حصل في منطقة بيت لحم في ١٩٨٢/٣/١٧، كما تم إرسال رسائل تهديد إلى رؤساء البلديات والصحف المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن السخط الشعبي، وقرار اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة (والمجلس الاستشاري الاردني) باعتبار أفراد «الروابط» بمثابة الخونة، مما يتيح مصادرة أملاكهم وإعدامهم، قد ساهما في دفع عدد من هؤلاء إلى الانسحاب والعدول عن مسلكهم. ومما لعب دوراً رئيسياً في مثل هذه الاستقالات تصاعد الأعمال العسكرية ضد رموز «روابط القرى»؛ إذ تعرض فخري عيسى، وهو مسؤول «رابطة قرية»بتيونيا، لمحاولة اغتيال في ١٩٨٢/٣/١٤. وتبع ذلك اعتقال فدائيين اثنين تابعين لحركة «فتح» كانا يخططان لاغتيال رئيس «رابطة القرى» في منطقة الخليل، مصطفى دودين في (١٩٨٢/٣/١٨)، وانتهى الشهر بمحاولة اغتيال كمال بطاطة عبر تفجير سيارته عند صعوده إليها، وهو مختار قرية ترقومية ومسؤول في «رابطة قرى» الخليل.

وأخيراً، فإن مسلسل الاعتقالات والأحكام يضيف شاهداً آخر على استمرار المقاومة المنظمة والمسلحة للاحتلال؛ حيث صدرت أحكام خلال شهر آذار (مارس) على ٤٧ شخصاً بتهم أمنية، وتراوحت الأحكام بين بضعة شهور و١٢ سنة، واعتقل ٤٥ شخصاً بتهم أمنية، عدا عدة مئات اعتقلوا خلال الانتفاضة، أو على أثرها، وقد غطت الاعتقالات كافة أنحاء الأرض المحتلة دون استثناء.

حرب الجنوب بين التهديد والتحضير

ما زال العدو يتهيأ للقيام بهجوم واسع على جنوب لبنان، بهدف ضرب البنية العسكرية الفلسطينية، وبهدف تخفيف الضغط على حركة استيطانه في الداخل، نتيجة عجزه السياسي التام في إخضاع الشعب الفلسطيني لارادته. فكما استمرت التوقعات والتكهنات الخارجية بطرح تصوراتها أو «السيناريو» لكيفية تنفيذ الهجوم (انظر مثلاً التوقعات الأميركية في ١٩٨٢/٣/٥ والبريطانية في ١٩٨٢/٣/١٤)، فقد تابعت اسرائيل تحضيراتها. وشملت هذه التحضيرات تضخيم كل حادث يقع في جنوب لبنان أو خارجه، كي يتوتر الجو ويصبح الهجوم، متى جاء، متوقعاً من قبل العالم الخارجي ومبرراً. وشملت هذه النقطة توسيع مفهوم وقف إطلاق النار وتعديله، كي يتلاءم وحاجة العدوان الاسرائيلي. إذ اعتبر القادة الاسرائيليون أن أي عمل عسكري ضد اسرائيل يشكل خرقاً لوقف إطلاق النار الذي تم في تموز (يوليو) ١٩٨١. وقد ساهمت الادارة الاميركية في هذا التفسير؛ حيث أكد الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية، دين فيشر، في ٣ و١٩/٣/١٩٨٢، أن أي عمل عسكري ينبع أصلاً من لبنان يعتبر خرقاً لوقف اطلاق النار على الحدود اللبنانية. إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت ذلك المنطق وأكدت على حقها في العمل ضد العدو من كافة الحدود، كما قدم الأخ أبو جهاد (خليل الوزير)، نائب القائد العام وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، كشفاً مفصلاً عن أعمال خرق لوقف اطلاق النار قامت بها اسرائيل، الى قائد قوات الطوارىء الدولية العاملة في جنوب لبنان، الجنرال كالاهان، في ١٩٨٢/٣/٢٠. وشملت القائمة ١٩٣ خرقاً، منها ٦٨ خرقاً بواسطة الطيران و٣٨ خرقاً بواسطة الزوارق و٣٢ حالة قصف مدفعي و١٧ حالة رماية رشاشات و٨ أعمال نسف بيوت و٣٠